مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٧) العدد (٣) ٢٠٢٣
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٧) No. (٣) ٢٠٢٣

واقع الصناعات الغذائية في سورية ومساهمتها في التشغيل والإنتاج الصناعي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩)

الدكتور يوسف محمود*

الدكتور ماهر الليوا**

ديمة حسين فارس***

(تاريخ الإيداع 3/19/ 2023 – تاريخ النشر 6/1/ 2023)

□ **ملخّص** □

إن الوقوف على دور الصناعات الغذائية كقطاع للنهوض بالاقتصاد الوطني له أولوية استراتيجية من خلال دورها في زيادة نسب التشغيل ورفع نسبة مساهمتها بالقيمة المضافة والناتج الوطني الإجمالي عن طريق تشجيع الاستثمارات المنتجة في هذا المجال وتذليل الصعوبات وتقليص المشاكل التي تواجهها بهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي عالي.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف واقع الصناعات الغذائية في سورية ، تكمن أهمية البحث في توضيح ماهية الصناعات الغذائية حيث إن هذا القطاع يكتسي أهمية بالغة في الاقتصاد نظراً لقدرته على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تصدير العديد من المنتجات الغذائية المصنعة في المنشآت الصناعية المحلية فضلا عن أنه يعمل على سد احتياجات المستهلك إضافة إلى كون هذا القطاع داعماً قوياً يمكن الاعتماد عليه في رفد القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الصناعة الغذائية

*استاذ-كلية الاقتصاد-جامعة تشرين-اللاذقية-سورية

**مدرس-كلية الاقتصاد-جامعة تشرين-اللاذقية-سورية

***طالبة دكتوراه-قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد -جامعة تشرين-اللاذقية-سورية

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٧) العدد (٣) ٢٠٢٣
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٧) No. (٣) ٢٠٢٣

The reality of food industries in Syria and their contribution to operation and industrial production during the time period (2000-2019)

Dr.youssef Mahmoud*
dr.maher al-liwa**
dima Hussein fares***

(Received 19/3/2023.Accepted 1/6/2023)

□**ABSTRACT** □

Standing on the role of the food industry as a sector for the advancement of the national economy has a strategic priority through its role in increasing employment rates and raising its contribution to added value and the gross national product by encouraging productive investments in this field and overcoming difficulties and reducing the problems it faces in order to achieve a high rate of economic growth

The analytical descriptive approach was relied by describing the reality of the food industries in Syria , the importance of the research lies in clarification of these industries this sector is of great importance in the economy due to its ability to support economic and social development through the export of many food products manufactured in local industrial facilities, in addition to that it works to meet the needs of the consumer, in addition to the fact that this sector is a strong supporter that can be relied upon in supplying other economic sector

Keywords: food industry.

*Professor– Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

** assistant Professor– Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria

*** Postgraduate Sudent, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة Introduction:

تعد الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة والتي لها الأثر الكبير في النمو الصناعي سواء في عدد مؤسساته الصناعية أو تنوع منتجاتها وكذلك مقدار رؤوس الأموال المستثمرة أو من توفيره لفرص العمل. وهي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقا لمواصفات محددة لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتكييف مع الشروط الجديدة التي يفرضها تطور نمط الاستهلاك.

مشكلة البحث Research Problem:

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية عنصراً داعماً ومحفزا للقطاع الزراعي ووسيلة هامة لتحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي خاصة على الميزان التجاري لأن ازدهارها يخلق التوازن فيه بالتكثيف من الصادرات والتقليل من الواردات الغذائية وهنا نقف أمام التساؤلات الآتية:

- ما هو واقع الصناعات الغذائية في سورية؟
- ما مدى مساهمة الصناعة الغذائية في تشغيل اليد العاملة ؟
- ما هو آثر الصناعة الغذائية على النمو الاقتصادي في سورية ؟

أهداف البحث Objectives of the study:

- التعريف بمفهوم الصناعة الغذائية و مكوناتها وأهميتها.
- توضيح واقع الصناعة الغذائية في سورية من خلال دراسة مقدار مساهمتها في تشغيل اليد العاملة .
- بيان مقدار مساهمة إنتاج الصناعة الغذائية في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١٩).

فرضيات البحث Research Hypotheses:

- الفرضية الصفرية: لا يوجد آثر للصناعة الغذائية في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩) .
- الفرضية البديلة: يوجد آثر للصناعة الغذائية في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩) .

أهمية البحث The importance of research:

- تكمن أهمية البحث في توضيح ماهية الصناعات الغذائية التي تعتبر من القطاعات المهمة والتي لها الأثر الكبير في النمو الصناعي سواء في عدد مؤسساته الصناعية أو تنوع منتجاتها وكذلك مقدار رؤوس الأموال المستثمرة أو من توفيره لفرص العمل. وهي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقا لمواصفات محددة لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتكييف مع الشروط الجديدة التي يفرضها تطور نمط الاستهلاك. يعتبر قطاع الصناعات الغذائية عنصراً داعماً ومحفزا للقطاع الزراعي ووسيلة هامة لكسب الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي خاصة على الميزان التجاري لأن ازدهارها يخلق التوازن فيه بالتكثيف من الصادرات والتقليل من الواردات الغذائية.

منهجية البحث Research Methodology:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف واقع الصناعات الغذائية في سورية ومساهمتها في الإنتاج الصناعي في سورية خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١٩) و توضيح دورها في تشغيل اليد العاملة في القطاعين العام والخاص من خلال تحليل البيانات المتاحة من الجهات الرسمية وبالاعتماد على المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء .

الدراسات السابقة

١- دراسة (Szirmai, 2012) بعنوان:

Industrialisation as an Engine of Growth in Developing Countries, 1950 – 2005.

التصنيع كمحرك للنمو في الدول النامية من ١٩٥٠ إلى ٢٠٠٥ _ بحث منشور في مجلة أوراق اقتصادية، جامعة أوريبرو السويد.

هدفت الدراسة إلى اختبار ظهور التصنيع في الدول النامية في الفترة من ١٩٥٠ إلى ٢٠٠٥، حيث تقدم الدراسة البيانات الجديدة حول التغير الهيكلي في عينة تتكون من ٦٧ دولة نامية و٢١ دولة متقدمة، واختبار الأدلة التجريبية والنظرية الخاصة بفرضية أنّ التصنيع يعمل كمحرك للنمو في الدول المتقدمة. توصلت الدراسة إلى أن التصنيع يُعدّ محرك هام للنمو في معظم الدول النامية، ولكن ليست كل توقعات فرضية محرك النمو مدعومة بالبيانات تحديداً فيما يتعلق بكثافة رأس المال ونمو إنتاجية العمل/ العاملين.

٢- دراسة (Mahmood, 2007) بعنوان:

Efficiency of Large-Scale Manufacturing in Pakistan: A Production Frontier Approach.

كفاءة التصنيع على نطاق واسع في باكستان: نهج الإنتاج الحدودي _ بحث منشور في المعهد الباكستاني لاقتصاديات التنمية.

هدفت الدراسة إلى تقدير كفاءة القطاع الصناعي في باكستان باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية، وذلك لعدد (١٠١) صناعة خلال فترتين طول كل منهما عامين هما (١٩٩٥-١٩٩٦) و(٢٠٠٠-٢٠٠١).

أظهرت نتائج الدراسة أنّ هناك بعض التحسن في كفاءة القطاع الصناعي بشكل عام، وإن كان حجم هذا التحسن صغيراًن وعلى مستوى كل صناعة كانت النتائج مختلفة، حيث تبين انّ الغالبية العظمى من المجموعات الصناعية حققت مكاسب من حيث تحسن الكفاءة الفنية، وبعض الصناعات أظهرت تدهور في مستويات كفاءتها

الإطار النظري للبحث:

Theoretical framework for the research:

١- الصناعات الغذائية:

يُعدّ قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في اقتصاد كل دولة باعتباره من الصناعات الأساسية والمهمة التي تُسهم بشكل فاعل في تأمين الغذاء للإنسان، وتعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء

الذاتي من المنتجات الغذائية، كما أنّ تطوير قطاع الصناعات الغذائية يرتبط بتنمية وتطوير القطاع الزراعي والحيواني كونه المصدر الأساس للمواد الأولية للصناعات الغذائية، فضلاً عن ترابطها مع فروع صناعية مهمة مثل صناعة العبوات الورقية والبلاستيكية والزجاجية ورقائق ومواد التغليف على أنواعها، وكذلك قطاعات النقل والمواصلات وغيرها. وتتكون الصناعات الغذائية من:

- ✓ صناعة طحن الحبوب وتهيئتها.
- ✓ تصنيع القطن وتصديره.
- ✓ صناعة السكر.
- ✓ صناعة السمن والزيوت النباتية.
- ✓ صناعة الألبان ومنتجاتها المختلفة.
- ✓ صناعة تغليف الفواكه والخضراوات والبقوليات.
- ✓ صناعة المشروبات والعصائر.
- ✓ صناعة الشكولاتة والحلويات السكرية.

١-١ مفهوم الصناعات الغذائية:

الصناعات الغذائية هي إحدى فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام النباتية أو الحيوانية إلى منتجات غذائية مع المحافظة على قيمتها الغذائية أطول مدة ممكنة وتسهيل عملية نقلها من مكان إلى آخر مع بقائها صالحة للاستهلاك لفترة زمنية طويلة.

وتُعدّ الصناعات الغذائية التطبيق العملي واستخدام التكنولوجيا بهدف إعداد وتصنيع وحفظ المواد الغذائية، وتُعدّ كمحصلة للتطورات في المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية التي تبحث جميع الاعتبارات المتعلقة بالغذاء في مجالات إنتاجه وتخزينه وتسويقه (جاسم، ١٩٩٧، ص١٢)، التي تخص النشاط الذي يهدف إلى تحويل المواد الأولية الزراعية إلى سلع مصنعة يسهل استهلاكها وفقاً لمواصفات محددة، ولهذا تعمل هذه الصناعات على حفظ المنتجات الغذائية والعمل على بقائها صالحة الاستعمال وتتوافق مع ذوق المستهلك وتواكب التطور الحضري (حاجي وبوعزيز، ٢٠١٧، ص٤٠٦).

١- ٢ الأهمية الاقتصادية للصناعات الغذائية:

تتمثل الأهمية الاقتصادية للصناعات الغذائية في النقاط الآتية:

١- تعمل على تحويل المواد الغذائية سريعة التلف إلى مواد تتمتع بمدة أطول من خلال استخدام أفضل التقنيات الحديثة، وسيسهم ذلك في عدم هدر المنتجات الزراعية الفائضة عن حاجة الاستهلاك (محمد ونظمي، ٢٠١٧، ص٣٣٩-٣٤٠).

٢- تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص الاستيراد مما يسهم في تحقيق هدف الأمن الغذائي.

٣- تساعد على توفير فرص عمل للكثيرين من العاملين.

٤- تعمل على تنشيط القطاع الزراعي وتنويع مصادر الدخل (نوري، ٢٠١٣، ص٤٤).

٥- تحقيق فائض في الإنتاج وبالتالي استغلال هذه الفوائض في النهوض بالقطاعات الأخرى.

١ -٣ خصائص الصناعات الغذائية:

تمتاز الصناعات الغذائية بمجموعة من الخصائص أهمها:

١- أنها تعمل على المدخلات الزراعية كمدخلات رئيسة في الصناعة.

٢- تتميز منتجاتها بالتنوع والتطور وتعمل على مواكبة وتغطية رغبات المستهلكين.

٣- سوق منتجات الصناعات الغذائية يمتاز بالتجانس، حيث يكون التمييز قائم على أساس عوامل مختلفة كالأسعار، التعبئة والتغليف، العلامات التجارية، ومن ثمّ تتعدد الكميات المطلوبة تبعاً لأذواق المستهلكين والقدرة الشرائية لهم.

٤- تمتاز الصناعات الغذائية بكونها كثيفة العمل، فضلاً عن صغر حجم وحداتها الإنتاجية، وهذا الأمر سيساعد على التوسع في الصناعات الصغيرة ويعمل على خفض الإنتاج (حاجي وبوعزيز، ٢٠١٧، ص٤٠٧).

٥- تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع وبالتالي توفير مصادر مالية لدعم الاقتصاد الوطني (محمد علي ونظمي، ٢٠١٧، ص٤٣١).

٦- تعمل على تشجيع الصناعات الأخرى كصناعة المكائن والآلات الخاصة بالتقطيع ومواد التعبئة والتغليف فضلاً عن أنها تعزز الروابط الأمامية والخلفية لباقي القطاعات الاقتصادية وبخاصة القطاع الزراعي.

١-٤ دور القطاع الزراعي في الصناعات الغذائية:

أكدت العديد من الدراسات على أهمية القطاع الصناعي كمحرك للقطاع الزراعي، ومن أبرزها فرضية كالدور القائلة "بأنّ الإنتاج الصناعي هو المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، وأوصت هذه الدراسات بضرورة العمل بمضمون هذه الفرضية من خلال وضع البرامج التي تهدف إلى الإصلاح الاقتصادي، وأيضاً في تخطيط السياسات الاقتصادية التي بدورها تكون داعمة للإنتاج الإنتاجي، ويفترض نموذج كالدور بأنّ قطاع الزراعة يرتبط ارتباطاً مباشراً بشروط التبادل، وبشكل مماثل فإنّ قطاع الصناعة يرتبط بنفس الشروط، وهذا الأمر سيسمح بجمع القطاعين، ومن ثمّ يكون معدل النمو الزراعي تابع إلى حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة، أما بخصوص كميات السلع المنتجة التي تمّ الحصول عليها فقد يتم تبادلها مع الطعام المدخر، لذلك لا بدّ من الاعتماد على أسعار السلع الصناعية بالنسبة لأسعار الطعام الذي يبين من خلاله آلية التبادل بين قطاعي الزراعة والصناعة (Boppart, 2013, P8-26).

إنّ التوجه الحقيقي والفعلي لتنمية وتطوير الصناعات الغذائية سيسهم في زيادة وتعزيز الروابط الأمامية والخلفية بين القطاعات المنتجة، لاسيما سيعمل على تنمية وتطوير القطاع الزراعي والذي يحتاج لذلك في أغلب الأحوال، لذلك يتم تبادل أهمية الإنتاج الزراعي في التنمية الاقتصادية وفق نموذج قطاعين للنمو الداخلي، حيث التفضيلات غير متجانسة فيه ومرونة الطلب الداخلية أقل من الواحد على السلع الزراعية، في حين أنّ المحرك الرئيس للنمو هو التعليم من خلال الممارسة في أنشطة الصناعات التحويلية عندما يكون الاقتصاد مغلق، فقد يتنبأ النموذج بوجود ارتباط إيجابي بين الإنتاج الزراعي والنمو الاقتصادي، أما عندما يكون الاقتصاد مفتوح يعتقد كالدور بوجود رابط سلبي، والذي يتضح من خلال الانفتاح الاقتصادي (Matsuyama, 1992, P317-334). إنّ للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في توفير السلع الغذائية الأساسية، ومن الخواص المهمة التي يتمتع بها القطاع الزراعي قدرته على تأمين الاحتياجات الرئيسة للصناعات الغذائية، التي تعتمد وبنسب عالية

على المواد الأولية التي تأتي من الزراعة، حيث أنّ تبني استراتيجية لتنمية القطاعات الإنتاجية سيؤدي إلى رفع كفاءة القطاع الزراعي، ويعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها (حمدان، ٢٠١٢، ص٥٧):

١- **تحقيق الاكتفاء الذاتي:** الاكتفاء الذاتي هو الاعتماد على الجهود والوسائل والأدوات الذاتية؛ فهو يعمل على سد حاجة المجتمع من الغذاء، وكذلك توفير المواد الأولية لقطاع الصناعات الغذائية، مما يسهم في رفع القدرة التنافسية للصناعات المحلية، وعندما يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية والسلع الغذائية المصنعة يصبح من السهل الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي، وتجنيب الاقتصاد الاختلالات الهيكلية، وكذلك تجنيب المجتمع من الوصول إلى المجاعة (الحكيم، ٢٠١٣، ص٣٤)، فقدرة إي دولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي يضمن لها عدم التبعية السياسة والاقتصادية .

٢- **تطوير الإنتاج:** من الصعب الوصول إلى الاكتفاء الذاتي ما لم يتم تحسين نوعية الإنتاج وزيادة كمياته، إذ يسهم تطوير الإنتاج في تقليص الفجوة بين الطلب والعرض؛ فضلاً عن مواكبة الزيادة في أعداد السكان من خلال سد احتياجاتهم، لذا لا يمكن تطوير الإنتاج إلا بالعمل على زيادة معدلات الاستثمار والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية (الحكيم، ٢٠١٣، ص٣٦).إن الازدياد السكاني الحاصل يفرض اليوم شروطه على زيادة الانتاج بأكثر الطرق كفاءة وتحقيق للاستخدام المثل للموارد البشرية

٣- **تحقيق التكامل الزراعي الصناعي:** إنّ النهوض بالقطاع الزراعي سيخلق روابط إنتاجية عديدة ين قطاعي الزراعة والصناعة، إذ يتم التأثير المتبادل عن طريق هذه الترابطات؛ فالقطاع الزراعي ينتج للقطاع الصناعي يوفر له الكثير من المواد الأولية الداخلة إلى القطاع الصناعي من خلال توفير جملة من المستلزمات الداخلة في العملية الإنتاجية التي تسهم في زيادة الإنتاج ورفع كفاءته؛ فالمكائن والمعدات والآلات والمبيدات الكيماوية وغيرها، أي عندما تتوفر تلك العوامل إلى القطاع الزراعي وضمن المواصفات المحددة والمطلوبة لمدخلاته سيولد ذلك الدافع إلى القطاع الصناعي لتطوير إنتاجه (الحكيم، ٢٠١٣، ص٤٠). حيث يوفر القطاع الصناعي الغذائي تشابكات قطاعية هامة جداً خاصة لكونه يخلق ترابطات أمامية وخلفية من قطاعات صناعية اخرى (كصناعة التغليف و التعبئة) .

١-٥ أهمية تنمية وتطوير الصناعات الغذائية:

تتأتى أهمية قطاع الصناعات التحويلية بشكل عام والصناعات الغذائية بشكل خاص، من كونها تسهم بشكل فاعل في تحقيق القيمة المضافة ورفع مستوى التشغيل، وكذلك المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وتتضح هذه الأهمية من خلال النقاط الآتية:

أ- **أهمية القيمة المضافة:** القيمة المضافة التحويلية للاقتصاد هي التقدير الإجمالي لصافي الناتج لجميع وحدات النشاط التحويلي المقيمة التي تمّ الحصول عليها عن طريق إضافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة، ويتطلب قياس القيمة المضافة التحويلية تحديداً مناسباً لنوع النشاط الاقتصادي وللمنطقة التي يتم فيها النشاط، ويتم تحديد حدود التصنيع كنشاط اقتصادي من خلال التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ISIC (UNIDO, 2016).

قد تتجاهل بيانات المسح حول القيمة المضافة للصناعة أيضاً مساهمة وحدات التصنيع الصغيرة والأسر المعيشية التي غالباً ما يتم استبعادها من برنامج المسح الصناعي العادي، حيث يتم عمل تقديرات لهذه الوحدات بشكل منفصل لتجميع الحسابات القومية.

وللقيمة المضافة للصناعة التحويلية أهمية كبيرة، وذلك لكونها تسهم فيما يأتي:

١- إنّ زيادة القيمة المضافة يعكس تطور وزيادة التشابكات القطاعية بين القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة، وتُعدّ مؤشراً مهماً لتطوير قطاع الصناعة؛ فعندما تزداد القيمة المضافة فإنّ ذلك يعني وجود ترابطات إنتاجية أمامية وخلفية قوية بين القطاعات الاقتصادية، كذلك لها أهمية في تطوير التنمية وبالخصوص تنمية الموارد الذاتية (خوالدة ويهم، ٢٠١٥، ص١١٦٠).

٢- تسهم القيمة المضافة في زيادة الإنتاج الصناعي عن طريق وفورات الحجم، وهذا يدل على أنّ مساهمة القطاع الصناعي تكون كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، أي عندما يكون مؤشر القيمة كبيراً والعكس صحيح عندما يكون مؤشر القيمة المضافة قليلاً فهذا يعني أنّ المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، وغالباً ما تقتصر على القطاعات الاستخراجية.

٣- يتميز هذا المؤشر عن مؤشرات الإنتاج الأخرى بأنه لا يأخذ بنظر الاعتبار قيم المواد الأولية والوسيطة.

٤- تُعدّ أداة مهمة في تقييم النسب المحتسبة، التي تتمثل في الأجور والرواتب ونسبة الضرائب إلى القيمة المضافة، وكذلك نسبة المبيعات إلى القيمة المضافة، لذلك عندما يتم دراسة هكذا نسب ومقارنتها مع أنشطة أخرى فإنها ستشهد فائدة أكبر (أيوب، ٢٠١١، ص٣٣١).

ب- فوائد القيمة المضافة: يمكن الحصول على القيمة المضافة من المصادر الآتية (أيوب، ٢٠١١، ص١١٦١):

١- تنويع الإنتاج: عندما تصل الصناعة إلى مرحلة التنويع في الإنتاج من خلال إنتاج سلع تحمل مواصفات متعددة تلائم أذواق المستهلكين، سيؤدي ذلك على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي التي تعني قدرة المشروع الصناعي أو القطاع الصناعي ككل على إشباع الطلب في حال زيادته أو انخفاضه وبالتالي تتحقق القيمة المضافة العالية.

٢- تراكم الخبرات: عندما يدخل مشروع معين في صناعة معينة وتمضي عليه مدة زمنية طويلة تكون لديه الخبرات والمعلومات الكافية بحيث تتحقق له أعلى قيمة مضافة ممكنة لأنّ ذلك يؤدي إلى انخفاض التكاليف في الأمد البعيد وسيكون بإمكان هذه الصناعة التعامل في السوق مع المستهلكين والموردين، فضلاً عن امتلاكها المعلومات عن السوق التي ستمكنها من تحويل المنافسة لصالحها.

٣- وفورات الحجم: وتعني الحجم الأمثل للإنتاج في المنشأة الصناعية، ويعني ذلك إنتاج أكبر كمية بأقل تكلفة، وتكون هذه الوفورات ناتجة عن التخصص وتقسيم العمل والذي يمكن للمنشأة أن تستفيد من ذلك التخصص، فضلاً عن الوفورات المتحققة نتيجة شراء المنشأة الصناعية المكائن والآلات الأكثر كفاءة التي تحقق وفرة من المواد الأولية الخام، وكذلك انخفاض في عدد العمال المطلوبين لتشغيلها، أي عندما تزداد هذه الوفورات بعد مدة من الزمن يزداد المشروع في الإنتاج وبالتالي تصبح لديه القدرة على المنافسة في الإنتاج والذي بدوره يؤدي إلى تحقيق القيمة المضافة من خلال الانخفاض في كلفة إنتاج الوحدة الواحدة.

٤- السياسة الصناعية: تتمثل هذه السياسة في مساهمة الحكومة في دعم أو تحديد القيمة المضافة عن طريق جملة من الإجراءات تتبعها، مثل فرض القيود الجمركية أو حماية الصناعة الناشئة من خلال تطبيق سياسة تجارية متشددة على المنتجات الأجنبية المماثلة، لتخفيض حجم المنافسة في السوق المحلية، وعندما تتخذ حكومة مثل هذه الإجراءات فإنها ستسهم في رفع القيمة المضافة الصناعية.

٥- العمل على انتشار وزيادة قنوات التوزيع، وكذلك اللجوء إلى أسلوب الدعاية والإعلان عن المنتجات، وهذا بدوره يسهم في زيادة القدرة التنافسية، وبالتالي زيادة المبيعات وعندما تزداد الكميات المنتجة ومن ثمّ تزداد القيمة المضافة.

٦- دعم الابتكارات يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة عن طريق دعم وتشجيع الاختراعات والابتكارات الفنية والتكنولوجية والعمل على تقصير دورة المنتج (أيوب، ٢٠١١، ص١١٦٢).

ج- أهمية القيمة المضافة في الصناعات الغذائية: توفر القيمة المضافة فرصة كبيرة لزيادة إمكانيات التمويل للأغراض الزراعية والصناعية، وكذلك ترفع من مستوى كفاءة الإنتاج، فضلاً عن تعزيز الترابط بين القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، أما الفرص المحددة التي يسهم التحويل في اكتسابها ضمن سلسة القيمة المضافة فيعود الفضل في ذلك إلى البرامج والخطط الصناعية والتجارية التي توضع بهدف توسيع الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات الصناعية الغذائية؛ فقد يستخدم المنتجون التمويل غلباً كوسيلة للحصول على المواد الأولية ودفع الأجور وإدارة العملية الإنتاجية، بينما تستخدمه المؤسسات المقرضة كوسيلة لتقليل المخاطر وتخفيض كلفة تقديم القروض المالية، لإنّ تحقق سلسلة من القيم المضافة سيعمل على زيادة فعالية المؤسسات المالية التي تقدم الدعم والتمويل للقطاعات الإنتاجية، ويتم ذلك عن طريق (وروس وآخرون، ٢٠١٣، ص٣):

١- تحديد المتطلبات والاحتياجات التمويلية لغرض تعزيز وزيادة سلسلة القيمة المضافة.

٢- تصميم المنتجات الصناعية لتتلاءم مع احتياجات ورغبات المستهلكين.

٣- تخفيض تكاليف المعاملات المالية من خلال الخصم المباشر من أقساط التسديد والعمل على تقديم خدمات مالية.

٤- استخدام الروابط بين القطاعات الإنتاجية سيعمل على فهم طبيعة سلاسل القيمة المضافة، وكذلك لتخفيف حدة المخاطر، بالإضافة إلى زيادة القيمة المضافة في هذه المشاريع.

لذلك مع تحديث الزراعة والصناعة، وكذلك أعمال التجارة الزراعية وزيادة الترابطات الإنتاجية بين القطاعات فتزداد الحاجة إلى التمويل ضمن سلسلة القيمة المضافة.

د- أهمية الصناعات الغذائية: يمكن إيجاز أهمية الصناعات الغذائية في النقاط الآتية (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ٢٠١٧، ص١٠):

١- تحويل المواد الغذائية السريعة التلف إلى مواد أكثر ثباتاً يمكن حفظها وجعل الغذاء متوفراً طول السنة، والاستفادة من المحفوظ منه بالتعليب أو التجميد والتجفيف في مواسم رداءة الإنتاج بسبب الجفاف أو غيرها من الأمور.

٢- حفظ المواد الأولية ذات الطبيعة الزراعية بالشكل الذي يسمح بحمايتها من التلف إلى وقت استهلاكها.

٣- توفير نظام متكامل لحماية المستهلك من خلال تقديم منتجات آمنة وصحية.

٤- الالتزام باحترام المواصفات العلمية للجودة في ميدان الصناعة الغذائية لتحسين المنتجات الغذائية.

٥- تسهيل فرص للمستهلك وإشباع حاجاته الاستهلاكية وتقديم منتجات تتناغم وتفضيلاته وأذواقه.

٦- تدعيم المنتجات الغذائية بالمواد المحسنة والمعززة للقيمة الغذائية من خلال إضافة بعض الأملاح المعدنية أو الفيتامينات المغذية.

٧- المساهمة في ترقية منظومة الإنتاج الحديث، وذلك في إطار التكيف مع التطور التكنولوجي.

٨- تشجيع صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها كصناعة مواد التعبئة المختلفة وصناعة المكائن الخاصة بالتصنيع والمواد الكيماوية الحافظة.

٩- تهيئة مواد غذائية بمواصفات وتراكيب معينة للمرضى، بحيث لا تؤثر على صحتهم وتهيئة أغذية خاصة للأطفال تتناسب مع أعمارهم.

هـ: المواد الخام للصناعات الغذائية: يمكن تقسيم المواد الخام التي تُستخدم في عمليات التصنيع الغذائي إلى قسمين (صندوق النقد العربي، ٢٠١٨، ص٦٨-٧٠):

١- الخامات الأولية: وتشمل الخضراوات، الفاكهة، الحبوب والبقوليات، منتجات الحيوانات والأسماك والدواجن (لحوم، البيض، الألبان، الأسماك...).

٢- الخامات الثانوية: وتشمل السكر، الملح، الأحماض العضوية، المواد المستحلبة، المواد المكسبة للقوام مثل البكتين والجيلاتين، مكسبات الطعم والرائحة طبيعة او صناعية آمنة، المواد المضادة للأكسدة طبيعية وصناعية، مكسبات اللون الطبيعية والصناعية الآمنة، مواد التعبئة والتغليف، المذيبات العضوية، والإنزيمات التجارية، الخامات المستخدمة في التحاليل الكيميائية والاختبارات المكروبيولوجية، مواد التنظيف والتطهير..

٢- الصناعات التحويلية الغذائية في سورية:

تُعدّ الصناعة التحويلية القطاع المناسب لواقع الاقتصاد السوري بسبب توافر المقومات الأساسية لتطويرها من (رأس مال، عمالة، مواد طبيعية)، إضافةً إلى القاعدة العلمية المناسبة والبنية التحتية والمزايا التي يمكن تحويلها إلى مزايا تنافسية، وباعتبار الصناعات الغذائية جزءاً هاماً من الصناعات التحويلية فهي تُساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وخاصةً في تحقيق الأمن الغذائي، وتضمن الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة وتدعم العلاقة التشابكية بين الزراعة والصناعة، حيث يساهم التصنيع الغذائي بوسائل كثيرة في تنمية قطاع الصناعات الغذائية الحديث، وذلك من خلال زيادة الدخل عن طريق إضافة قيمة جديدة للمنتجات الزراعية الخام، والتشجيع على تحديث النظم الزراعية من التكنولوجي والعلاقات مع السوق، والاستجابة لرغبة المستهلكين في الحصول على منتجات متنوعة للأغذية من حيث الشكل والنوعية، كما يساهم في الحد من أثر التغيرات الموسمية، ويقلل من الآثار السلبية للأسعار على المستهلكين والمزارعين.

حظيت الصناعات الغذائية باهتمام الدولة السورية منذ سبعينات القرن الماضي، وذلك من خلال السعي لإيجاد دور للقطاع العام في هذا الفرع من الصناعات التحويلية لما له من أهمية في تحقيق والحفاظ على الأمن الغذائي، وفي هذا الإطار تمّ إنشاء معمل للسكر والكونسروة والزيوت وغيرها، إلا أنه ومع عدم تمكن هذه المنشآت من تلبية الطلب المتزايد على السلع الغذائية المصنعة؛ فقد بدأ بشكل تدريجي في إطار التعددية الاقتصادية التي اعتمدت في منتصف الثمانينات منح القطاع الخاص التسهيلات للعمل في مجال الصناعات الغذائية، ومع ولوج القطاع الخاص إلى الصناعات الغذائية ونتيجة للديناميكية التي يتمتع بها مقابل الصعوبات التي واجهت منشآت القطاع العام، وعدم قدرته على تطوير المعامل التي يديرها من أجل رفع إنتاجيتها وقدرتها التنافسية، بدأ القطاع الخاص بالسيطرة على هذا القطاع مقابل تراجع القطاع العام (قرطوط، ٢٠٠٦، ص١-٢).

تُعدّ الصناعات الغذائية أحد أهم الصناعات التحويلية في سورية، وتتجلى أهميتها في النقاط الآتية (إبراهيم، ٢٠١٥، ص٩٥):

١- تُساعد الصناعات الغذائية على تنظيم الميزان التجاري للخامات الغذائية فتحول دون هبوط أسعارها لما دون كلفة إنتاجها، مما يُشجع المزارعين على الاستمرار بإنتاجهم.

٢- استيعاب العمالة وتخفيض معدلات البطالة، ولاسيما العمالة ذات الكفاءات المتوسطة.

٣- الحد من المستوردات الغذائية، وبالتالي توفير القطع الأجنبي، وتحسين ميزان المدفوعات الخارجي.

٤- للصناعات الغذائية تأثير مباشر على تشجيع صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها، كصناعة مواد التعبئة المختلفة، وصناعة المواد الكيماوية الحافظة وغيرها.

٥- تُساعد هذه الصناعة في تحسين المحاصيل الزراعية؛ ففي حالة الفواكه والخضراوات تفضل الأصناف ذات النضج المتجانس ليكون المحصول المصنع ذو نوعية جيدة.

٦- الصناعات الغذائية مهمة في إعداد غذاء ذي قيمة متجانسة، كما أنّ الأغذية المصنعة هي رخيصة نسبياً مقارنةً مع الطازجة.

يعتمد قطاع الصناعات الغذائية بشقيه العام والخاص في سورية بشكل أساسي على الإنتاج المحلي من المحاصيل مثل الشوندر السكري والقطن والقمح والأشجار المثمرة كالزيتون والعنب والحمضيات والتفاح، إضافةً إلى المنتجات الحيوانية المحلية كالحليب؛ ومن أهم المنتجات الغذائية التي تُنتجها شركات القطاع العام والخاص هي: مشتقات الألبان، الخبز، الزيت النباتي، رب البندورة، الأغذية المعلبة، المشروبات الغازية، إضافةً إلى صناعة السكر. ويعمل في مجال الصناعات الغذائية في سورية ثلاث قطاعات هي العام والخاص والمشترك (إبراهيم، ٢٠١٥، ص٩٦-٩٩):

أ- **القطاع العام:** أحدثت المؤسسة العامة للصناعات الغذائية بالمرسوم التشريعي رقم /١٨٤٩/ تاريخ ١٩٧٥/٧/١٠، وتقم هذه الشركات بتصنيع وتعبئة المواد ذات المنشأ الحيواني والنباتي كلها، فضلاً عن تعبئة المياه المعدنية وتصنيع المياه الغازية والمشروبات الروحية لسد حاجة السوق المحلية وتصدير الفائض، وكان هذا القطاع يدير معظم الصناعات الغذائية في سورية في ظل السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، والتي تقوم على الإجراءات الحمائية شبه الكاملة والتي كانت مطبقة على الأسواق المحلية، وتتركز أهم نشاطات القطاع العام في مجال الصناعات الغذائية على المنتجات الآتية (قرطوط، ٢٠٠٦، ص٣١):

١- الطحين: تتحمل الشركة العامة للصناعات الغذائية مسؤولية إنتاج الصحين القياسي المنتج في مطاحنها، وفي مطاحن القطاع الخاص المتعاقدة معها وفق المواصفات المحددة والمخصصة لصناعة الخبز في الأفران الخاصة او العامة، مع العلم أنّ هذا الطحين يتضمن مرحلتين من مرحلة دعم القمح إلى مرحلة دعم تكاليف إنتاج الطحين.

٢- الخبز: تقوم الشركة العامة للمخابز بإدارة المخابز العائدة للقطاع العام (إحصائيات لإنتاج القطاع العام والخاص).

٣- **البسكويت:** هناك ثلاث شركات عامة لصناعة البسكويت (غراوي، كاميليا، الرشق).

٤- **مشتقات الألبان:** تقوم ثلاث شركات عامة بإنتاج مشتقات الألبان (دمشق، حمص، حلب)، حيث تقوم بإنتاج الحليب المعقم والمبستر للاستهلاك المباشر، بالإضافة إلى اللبن الرائب والجبنة.

٥- **صناعة الزيت النباتي (زيت بذرة القطن):** هناك ثلاثة معامل لإنتاج الزيت من بذرة القطن تقع في حلب وحماه وحمص، حيث يلتزم المزارعون بتسليم كميات الإنتاج من القطن إلى المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان.

٦- **السكر**: تتم صناعة السكر بشكل كامل في القطاع العام، بالإضافة إلى أنّ الحكومة تقوم باستيراد السكر الخام والمكرر لتلبية جزء من الطلب الداخلي على هذه المادة والسماح للقطاع الخاص باستيراد بقية الاحتياجات، ويبلغ عدد معامل السكر (٦) معامل في محافظات الرقة، وحلب، وجسر الشغور، وحمص، ودير الزور، والغاب.

٧- **صناعة العنب**: حيث تعمل في هذا المجال كل من شركتي الريان في السويداء وشركة الميماس في حمص، وعادةً تعمل هاتين الشركتين بكامل طاقتهما الإنتاجية مستفيدين من فائض الإنتاج المتكرر، وانخفاض سعر العنب التصنيعي مقارنةً بأسعار المنتجات المصنعة.

٨- **البيرة**: تقوم كل من شركتي بردى في دمشق، والشرق في حلب بتصنيع البيرة في سورية.

ب- القطاع الخاص: توسع دور القطاع الخاص في القطاع الصناعي نتيجة برامج التنمية الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة بعد التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، وإتباع سياسات التحرر الاقتصادي من خلال إرساء التشريعات المناسبة في مجال الاستثمار والتجارة الخارجية والسياسات لمالية النقدية، والتي شجعت الاستثمار في قطاع الصناعات الزراعية والغذائية؛ فقد شجعت الخطة الخمسية التاسعة القطاع الخاص على إقامة مشاريع التصنيع الزراعي والتوضيب والتعبئة والفرز والتخزين وإعطائهم تسهيلات تمويلية، بالإضافة إلى جزمة الحوافز التي أقرتها الخطة الخمسية العاشرة في مجال تخفيض الأعباء عن التصدير ومنح التسهيلات في مجال الاستثمار الصناعي وإقامة المنشآت. ونتيجة لهذه الإجراءات الحكومية فقد شهد القطاع الخاص العامل في مجال الصناعات الغذائية والزراعية نمواً كبيراً منذ بداية الألفية الجديدة، حيث وصل عدد المشاريع الخاصة المتعلقة بتعبئة وتجفيف وتصنيع المواد الغذائية وفقاً للمرسوم التشريعي (٢١) الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عام ٢٠٠٨، إلى /٨٠٥/ مشروعاً مرتفعاً بنسبة ٥٥٠% عن العام ٢٠٠٠، وبلغ حدم المشاريع المنفذة /١٢٢/ مشروعاً، كما تطور عدد المنشآت الكبيرة والمنفذة بموجب قانون الاستثمار رقم /١٠/ والمرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ لتشجيع الاستثمار بنسبة ٣٥.٥% في العام ٢٠٠٧ عن العام ٢٠٠٠ (إبراهيم، ٢٠١٥، ص٩٨).

ج- القطاع المشترك: تأسس القطاع المشترك بين الدولة والقطاع الخاص وفقاً للمرسوم التشريعي رقم /١٠/ لعام ١٩٨٦ن حيث تُشارك الدولة بنسبة ٢٥% من راس المال مقدمة على شكل أراضي، وقد تأسست بناءً على هذا المرسوم سبع شركات تعمل في مجال الإنتاج الزراعي، واحدة فقط تقوم إضافةً لأنشطتها الزراعية بالعمل في مجال تصنيع المنتجات الغذائية، مثل رب البندورة وتعليب الخضار والفواكه والحلاوة والمخللات والأجبان المعلبة، وهي شركة غدق، بالإضافة إلى وجود خمس شركات دولية تأسست بنتيجة التعاون بين الحكومة السورية وبين البلدان العربية والأجنبية، وثلاثة منها تعمل في مجال التصنيع الغذائي، وهي:

١- الشركة السورية السعودية للاستثمارات الصناعية الغذائية.

٢- الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية الغذائية.

٣- الشركة السورية الفلنديّة للألبان (إبراهيم، ٢٠١٥، ص٩٨-٩٩).

٢-١ الناتج المحلي للصناعات التحويلية (القيمة المضافة الصافية):

شكّل النمو المتزايد للقيمة المضافة للصناعات التحويلية مصدراً رئيسياً للحد من الفقر في العديد من الاقتصادات النامية والصناعية من خلال خلق فرص العمل وزيادة الدخل، وتُعدّ الصناعات التحويلية قوى دافعة رئيسة للنمو الاقتصادي العام في الاقتصادات النامية والصناعية، حيث حسّنت الاقتصادات النامية والصناعية الناشئة في مجملها حصتها في القيمة المضافة للصناعات التحويلية؛ فمنذ عام ١٩٩٠ ظل نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية الأعلى دائماً في الاقتصادات النامية والصناعية الناشئة، وبحلول عام ٢٠١٤ تضاعفت هذه القيمة في الاقتصادات النامية والصناعية الناشئة إلى ما يقارب من أربع مرات مقارنةً بعام ١٩٩٠، وأفضى النمو الأعلى لهذه القيمة إلى نمو اقتصادي مستدام في العديد من البلدان النامية؛ فمنذ عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٤ تضاعفت القيمة المضافة العالمية للصناعات التحويلية من ٤.٧٥٣ مليار دولار أمريكي إلى ٩.٢٢٨ مليار دولار أمريكي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥ (تقرير التنمية الصناعية، ٢٠١٦، ص٣٣-٣٤).

تطور إنتاج الصناعات الغذائية حسب القطاع (عام، خاص):

يبين الجدول الآتي التوزع النسبي لإنتاج الصناعة الغذائية حسب القطاع (عام، خاص):

الجدول (١) مساهمة القطاعين العام والخاص في إنتاج الصناعة الغذائية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩ وبالأسعار الجارية (مليون ليرة سورية)

العام	إنتاج الصناعة الغذائية (مليون ليرة سورية)			نسبة مساهمة الإنتاج %		
	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع	قطاع عام	قطاع خاص	للتحويلية
٢٠٠٠	38632	39472	78104	49.46	50.54	23.86
٢٠٠١	43717	42202	85919	50.88	49.12	24.34
٢٠٠٢	50438	42678	93116	54.17	45.83	25.71
٢٠٠٣	54231	45616	99847	54.31	45.69	26.34
٢٠٠٤	56031	52228	108259	51.76	48.24	23.54
٢٠٠٥	54327	61340	115667	46.97	53.03	20.10
٢٠٠٦	53351	63910	117261	45.50	54.50	16.71
٢٠٠٧	52180	72092	124272	41.99	58.01	15.17
٢٠٠٨	49768	72486	122254	40.71	59.29	13.43
٢٠٠٩	66334	88577	154911	42.82	57.18	19.50
٢٠١٠	71635	94054	165689	43.23	56.77	17.06
٢٠١١	73736	83483	157219	46.90	53.10	15.17
٢٠١٢	68496	60614	129110	53.05	46.95	14.16
٢٠١٣	107018	122166	229184	46.70	53.30	21.18
٢٠١٤	129506	138756	268262	48.28	51.72	18.76
٢٠١٥	134201	265341	399542	33.59	66.41	20.97
٢٠١٦	236309	361576	597885	39.52	60.48	22.41
٢٠١٧	337799	500517	838316	40.29	59.71	23.48
٢٠١٨	262088	590685	852773	30.73	69.27	21.80
٢٠١٩	121195	785520	906715	13.37	86.63	20.32

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

يبين الجدول (١) أنّ نسبة مساهمة القطاع الخاص في إنتاج الصناعة الغذائية كان الأعلى بالمقارنة مع القطاع العام، حيث بلغت متوسط نسبة المساهمة للقطاع العام خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ ما يقارب (٤٧.٤٤%) مقابل (٥٢.٥٦%) للقطاع الخاص؛ أما بالنسبة لمتوسط نسبة المساهمة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٩ فكانت للقطاع العام (٣٩.١٦%) مقابل (٦٠.٨٤%) للقطاع الخاص.

وفيما يتعلق بمساهمة إنتاج الصناعة الغذائية في إجمالي الصناعة التحويلية، فقد تراجعت نسبة المساهمة من (٢٣.٨٦%) عام ٢٠٠٠ إلى (١٧.٠٦%) عام ٢٠١٠ بمتوسط إجمالي بلغ (٢٠.٥٢) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، واستمرت نسبة المساهمة حول هذا المعدل تقريباً ووصلت إلى (٢٠.٣٢%) عام ٢٠١٩، وبمتوسط بلغ (١٩.٨١%) خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٩.

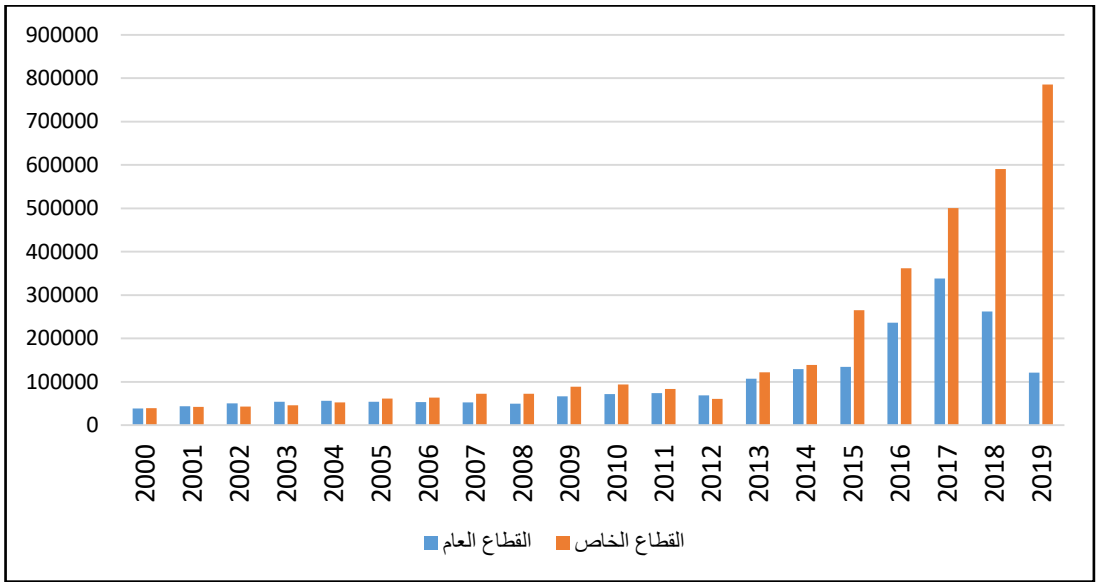

الشكل (١) مساهمة القطاعين العام والخاص في إنتاج الصناعة الغذائية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩

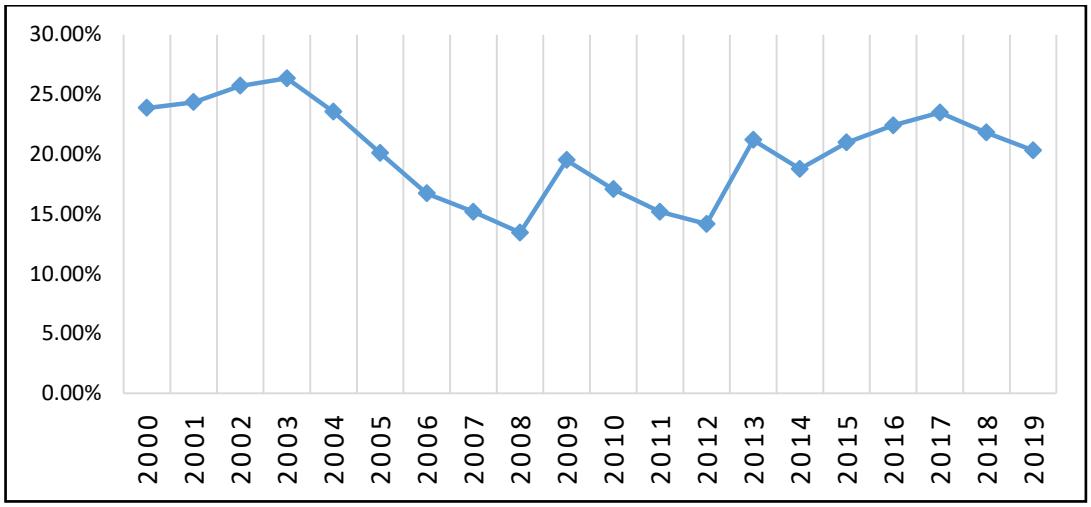

الشكل (٢) نسبة مساهمة إنتاج الصناعة الغذائية في إجمالي الصناعة التحويلية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩

يمكن ملاحظة تذبذب مشاركة إنتاج الصناعة الغذائية إلى إجمالي الصناعة التحويلية خلال الفترة المذكورة حيث ان الحرب على سورية فرضت اعبائها على قطاع الصناعة الغذائية ولا سيما بخروج عدد كبير من المساحات الزراعية من الإنتاج .

٢-٢ دور الصناعة التحويلية والتحويلية الغذائية في التشغيل:

يبين الجدول الآتي توزع العاملين في القطاع الصناعي العام (تحويلية، استخراجية، أخرى)، ونسبة العاملين في قطاع الصناعة التحويلية الغذائية إلى إجمالي العاملين في الصناعة التحويلية

الجدول (٢) توزع العاملين في القطاع العام الصناعي ونسبة العاملين في الصناعة الغذائية إلى العاملين في الصناعة التحويلية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩

العام	القطاع العام						العاملين في قطاع الصناعة الغذائية		
	صناعة تحويلية		صناعة استخراجية		أخرى				
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	إجمالي	غذائية	نسبة %
٢٠٠٠	١٠٧٢٣٧	61.5	١٩٠١١	10.9	٤٨٢٣٦	27.6	١٧٤٤٨٤	23559	21.97
٢٠٠١	١٠٦٠٦٤	60.4	١٩٣٤٤	11.0	٥٠٢٢٥	28.6	١٧٥٦٣٣	23710	22.35
٢٠٠٢	١٠٩٤٧١	59.7	١٩٦٢٣	10.7	٥٤٢٨٥	29.6	١٨٣٣٧٩	23594	21.55
٢٠٠٣	١٠٨٨١٨	60.1	١٧٨٥١	9.9	٥٤٤٨٩	30.1	١٨١١٥٨	23733	21.81
٢٠٠٤	١٠٥٨٢٧	57.8	١٧٨٦٧	9.8	٥٩٤٠٨	32.4	١٨٣١٠٢	23526	22.23
٢٠٠٥	١٠٥٠٣٣	56.0	٢١٦٢١	11.5	٦١٠١٥	32.5	١٨٧٦٦٩	23218	22.11
٢٠٠٦	١٠٥٥٢٤	55.5	٢٢١٠٢	11.6	٦٢٦٤٨	32.9	١٩٠٢٧٤	23215	22.00
٢٠٠٧	١٠٣٥٣٥	54.8	٢٢٣٠٧	11.8	٦٣٠٢٥	33.4	١٨٨٨٦٧	22881	22.10
٢٠٠٨	١٠١٩٧٩	54.1	٢٢٧٠٧	12.0	٦٣٧٨٧	33.8	١٨٨٥٦٤	22790	22.35
٢٠٠٩	٩٦٣٨٣	52.3	٢٢٦٥١	12.3	٦٥٣١٣	35.4	١٨٤٣٤٧	22405	23.25
٢٠١٠	٩٤٤٩٧	51.5	٢٢٧٠٢	12.4	٦٦١٢٤	36.1	١٨٣٣٢٣	22058	23.34
٢٠١١	٨٥٣٧٨	49.2	٢٢٤٢٢	12.9	٦٥٨٩٠	37.9	١٧٣٦٩٠	21203	24.83
٢٠١٢	٧٦٢٥٩	46.5	٢٢١٤٣	13.5	٦٥٦٥٥	40.0	١٦٤٠٥٧	20996	27.53
٢٠١٣	٧١٦٢٤	45.4	٢١٤١٠	13.6	٦٤٥٧٢	41.0	١٥٧٧٨٦	19521	27.25
٢٠١٤	٧١١٤١	45.5	٢١٢٨٦	13.6	٦٣٨٩٣	40.9	١٥٦٣٢٠	19589	27.54
٢٠١٥	٦٣٣٣٥	45.2	١٨٣٤٥	13.1	٥٨٣١١	41.7	١٣٩٩٩١	15417	24.34
٢٠١٦	٦١٢٩٤	45.6	١٦٧٩١	12.5	٥٦٢٦٠	41.9	١٣٤٣٤٥	14619	23.85
٢٠١٧	٥٧٨٥٢	45.0	١٥٣٧٩	12.0	٥٥٣٥١	43.0	١٢٨٥٨٢	13059	22.57
٢٠١٨	٥٦٧٩٧	45.1	١٥١٩٨	12.1	٥٣٨٩١	42.8	١٢٥٨٨٦	13057	22.99
٢٠١٩	٥٩٢٢٢	46.4	١٤٩٥٤	11.7	٥٣٤٥١	41.9	١٢٧٦٢٧	17494	29.54

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

يبين الجدول (٢) أنّ عدد العاملين في القطاع الصناعي العام ازداد من (١٧٤٤٨٤) عامل عام ٢٠١٠ إلى (١٨٣٣٢٣) عامل عام ٢٠١٠، وبزيادة قدرها (٨٨٣٩) عامل، وقد استحوذ قطاع الصناعات التحويلية على أكثر من نصف عدد العمال في القطاع العام خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠. وقد انخفض عدد العاملين في قطاع الصناعات

التحويلية من (٥١.٥%) من إجمالي عدد العاملين في القطاع العام عام ٢٠١٠ إلى (٤٦.٤%) من إجمالي عدد العاملين في القطاع العام في عام ٢٠١٩.

أما فيما يخص عدد العاملين في قطاع الصناعات الغذائية فقد حافظ على نفس العدد تقريباً قبل سنوات الحرب على سورية، وبلغت نسبتهم من إجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية (٢١.٩٧%) عام ٢٠٠٠، ووصلت إلى (٢٣.٣٤%) عام ٢٠١٠. وخلال سنوات الحرب على سورية، انخفض عدد العاملين في قطاع الصناعات الغذائية من (21203) عامل عام ٢٠١١ إلى (17494) عامل عام ٢٠١٩، بينما ارتفعت نسبة مساهمتهم في قطاع الصناعة التحويلية من (٢٤.٨٣%) عام ٢٠١١ إلى (٢٩.٥٤%) عام ٢٠١٩.

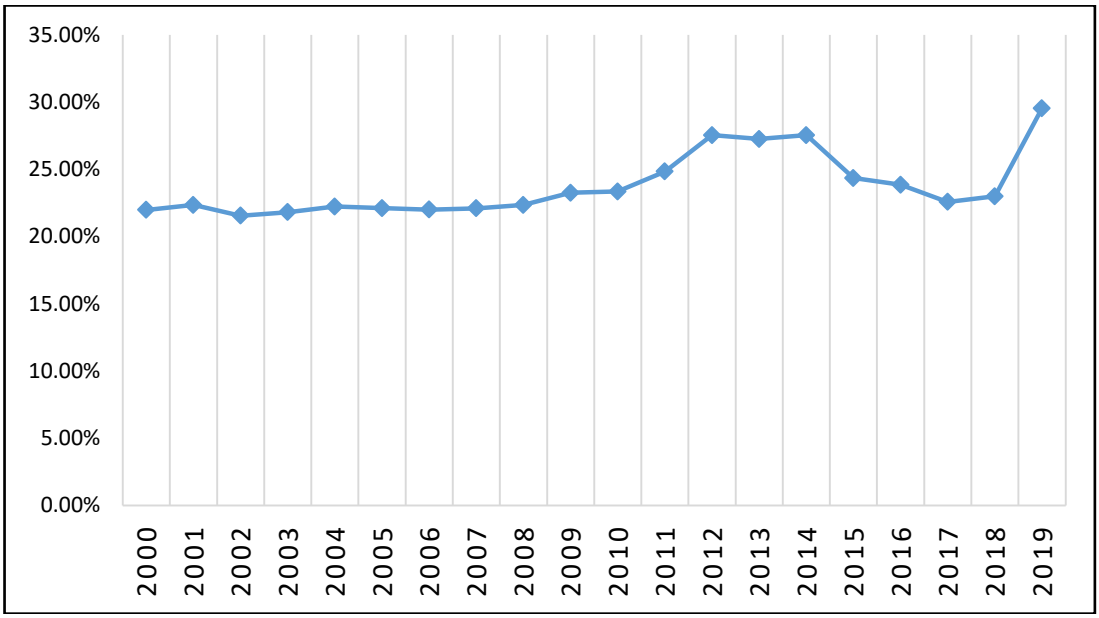

الشكل (٣) نسبة العاملين في قطاع الصناعة الغذائية إلى إجمالي العاملين في الصناعة التحويلية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩

يدل الشكل البياني وفق المعطيات إلى ازدياد عدد المشتغلين في قطاع الصناعة التحويلية الغذائية وخاصة خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ لتعود النسبة للانخفاض كتأثير واضح لتداعيات الحرب .

بقراءة للأرقام السابقة نتمكن من استخلاص :

أ- عدم وجود أثر طويل الأجل لإنتاج الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي. و يعود ذلك إلى عوامل منها عدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات المستوردة من حيث الجودة ولكن عند دراسة الرسم البياني نلاحظ ارتفاع في الانتاج يعود سببه لتحول إلى المنتجات المحلية بعد بداية الحرب على سورية وفرض العقوبات العربية والغربية عليها، و يفسر هذا الارتفاع بسبب ارتفاع معدلات التضخم لكون المتغير – إنتاج الصناعات الغذائية – تم دراسته بالأسعار الجارية خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١٩) لعدم توافر بيانات رسمية عن إنتاج الصناعات الغذائية بالأسعار الثابتة ،أي أن الإنتاج ارتفاع في القيمة أكثر من الكمية نتيجة عدم استبعاد عامل التضخم .

ب- وجود تأثير طويل الأجل لليد العاملة في الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه كل ارتفاع بمقدار وحدة واحدة(الوحدة مقدرة بالعامل) في اليد العاملة للصناعات الغذائية يؤدي إلى ارتفاع

بمقدار ٥٤٣.٩٣٥ وحدة (الوحدة مقدرة بمليون ليرة سورية) في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنّ التحسن الملحوظ في تطور الصناعات الغذائية بعد عام ٢٠١٨ قد أسهم بشكل فعّال في النمو الاقتصادي في سورية.

مقترحات الدراسة:

١- ضرورة العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع مستوى التنويع الإنتاجي في القطاع الزراعي، من خلال تشجيع إنتاج المحاصيل وبخاصةً تلك التي تستخدم كمدخلات في إنتاج الصناعات الغذائية عن طريق تبني سياسة زراعية تهدف إلى تشجيع تلك المحاصيل بما يؤمن الاعتماد على المواد الخام المنتجة محلياً.

٢- ضرورة إدخال التكنولوجيا والمكائن والمعدات والآلات المتطورة، في مجال الصناعات الغذائية، بما يسهم في زيادة قدرتها التنافسية من جهة، وتقليل تكاليفها الإنتاجية وزيادة أرباحها من جهة ثانية.

٣- ضرورة توفير الحماية والدعم للصناعات الغذائية القادرة على تلبية الطلب المحلي وتتمتع بمواصفات الجودة إلى أن تتمكن من فرض نفسها في الأسواق المحلية وتكون قادرة على منافسة السلع المستوردة، بالإضافة إلى توسيع الطاقات الحالية لزيادة الإنتاجية.

٤- توفير الدعم المالي الكافي لإقامة المشاريع الصناعية الغذائية عن طريق المصارف التجارية، ومؤسسات التمويل الحكومية وغير الحكومية.

٥- تقديم الدعم الفني اللازم للمنشآت الصناعية في المجالات الإدارية والتنظيمية والتسويقية والمالية والإنتاجية، وإعادة بناء القدرات فيها لتمكينها من أجل تجاوز آثار الحرب، واستدراك وتعويض فرص النمو والتطور، وتمكينها من تعزيز قدرتها التنافسية من جديد، وتتطلب هذه المهام إحداث المؤسسات الداعمة الجديدة والضرورية مثل مركز التحديث الصناعي والمراكز الفنية المتخصصة بالصناعات الأساسية في سورية.

مراجع الدراسة:

أولاً : المراجع العربية :

١. إبراهيم، قصي (٢٠١٥). *البيئة الاستثمارية الكلية ودورها في الميزة التنافسية الصناعية: الصناعات الغذائية السورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤ نموذجاً*. رسالة ماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

٢. أيوب، بان هاني (٢٠١١). *دور قائمة القيمة المضافة في تقويم أداء الشركة*، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (٢٦)، العراق.

٣. جاسم، حامد عبد الله (١٩٩٧). *الصناعات الغذائية*، الطبعة الرابعة، الجزء الأول، جامعة بغداد، العراق.

٤. حاجي، أسماء؛ وبوعزيز، ناصر (٢٠١٧). *دور الصناعات الغذائية في تحقيق النتيجة الاقتصادية في الجزائر*، جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ٠٢٠٦)، حزيران.

٥. الحكيم، عبد الحسين نور علي (٢٠١٣). *الزراعة المستقبلية: دراسات في الزراعة العلمية*، الطبعة الأولى، الجزء الأول، العراق.

٦. حمدان، بدر (٢٠١٢). *تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني ١٩٩٥-٢٠١٠*، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الاقتصادية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

٧. خوالدة، حمزة علي؛ ويهم، نسيم فارس (٢٠١٥). *دراسة العوامل المؤثرة على القيمة المضافة للصناعات الأردنية*، دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد (٤٢)، ملحق (١)، الأردن.

٨. صندوق النقد العربي (٢٠١٨). التقرير الاقتصادي العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

٩. قرطوط، معضاد (٢٠٠٦). *التطورات الأخيرة للصناعات الغذائية في سورية*، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق.

١٠. محمد علي، سلام نعمة؛ ونظمي، دالية عمر (٢٠١٧). *بيئة الاقتصاد الكلي للصناعات الغذائية في العراق وآفاقها المستقبلية*، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (٣)، العدد (٣٣)، العراق.

١١. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) (٢٠١٦). *تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٣* ، النمو المستدام للتشغيل: دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي، فيينا.

١٢. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (٢٠١٧). *دليل تطبيقات الإنتاج الأنظف في الصناعات الغذائية*.

١٣. نوري، الحكيم عبد الحسين (٢٠١٣). *دراسات في الزراعة العراقية: الزراعة المستقبلية*، الجزء الأول، العراق.

١٤. وروس، أروان؛ ميلر، كالفن؛ وجونز، ليندا (٢٠١٣). *تمويل سلسلة القيمة في القطاع الزراعي*، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Boppart, T (2013).*"Structural change and the Kaldor Factes in a growth model*". Stockholm University (10), 8-26
- Matsuyama, k (1992). *Agricultural Productivity, comparative advantage*, and economic growth, Journal of economic theory 58 (2), 317 – 334.
- UNIDO, *Annual Report 2016*, Undocs.org.